

## تقرير

واشنطن تواصل الضغط على إسلام آباد:  
هذا حافز وليس عقاباً!

وأن الأمور يمكن أن تعود إلى طبيعتها إن اتخذت إسلام آباد إجراءات حاسمة مع الجماعتين». من جانبه، قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية، للصحافيين: «أملنا أن ينظروا إلى هذا الأمر على أنه مؤشر آخر على خيبة الأمل الشديدة التي تشعر بها هذه الإدارة إزاء مسار علاقتنا... وعلى أنهم بحاجة إلى التحرك بجدية لاتخاذ الخطوات التي طالبنا بها لوضع هذه العلاقة على قاعدة صلبة»، مضيفاً: «نأمل أن ترى باكستان هذا على أنه حافز وليس عقاباً».

في المقابل، نددت باكستان بقرار واشنطن واعتبرت أنه «سيأتي بنتائج عكسية»، وذلك في ردّ مدروس على حملة الإدارة الأميركية العلنية عليها لتغاضيها عن قمع نشاطات إسلاميين متشددين. وقالت إسلام آباد أمس، إن «المواعيد النهائية التعسفية» التي تحددها الولايات المتحدة وتبديل أهدافها لها نتائج عكسية على المساعي الرامية إلى القضاء على التهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة.

وأثار الإعلان الأميركي احتجاجات أمس في باكستان، بما في ذلك في شامان، أحد المعبرين الحدوديين مع أفغانستان، حيث تجمع المئات وأطلقوا هتافات مناهضة للاميركيين. كذلك أصدرت الخارجية الباكستانية بياناً، أكدت فيه أنها «تتعاون» مع المسؤولين الأميركيين وتتنظر مزيداً من التفاصيل، وحذرت من أن «الأجال الاعتيادية والإعلانات الأحادية الطرف وتحويل الأهداف، تأتي بنتائج عكسية في التعامل مع التهديدات الشائعة»، من دون أن تذكر تحديداً القرار الأميركي.

من جانبه، قال وزير الخارجية، خواجة آصف، إن «الولايات المتحدة تتحدث بلسان الهند، تعليقاً على اتهامات أطلقها ترامب بحق بلاده». وذكر خلال كلمة أمام ممثلي الأحزاب السياسية في البرلمان بخصوص التوتر الأخير بين البلدين، أنه مع «إيجاد حل للتوتر مع الولايات المتحدة، عبر الحوار»، واستدرك بالقول: «إلا أنه يجب عدم اعتبار الصبر الذي أظهرناه أنه ناجم عن ضعف». وأشار إلى أن الولايات المتحدة حاولت تحميل باكستان سبب فشلها في أفغانستان. (الأخبار، رويترز، أ ف ب)

الشمالية وإريتريا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، على قائمة بلدان تشكل قلقاً خاصاً، بسبب الحرية الدينية، في 22 كانون الأول الماضي». وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت أول من أمس، أنها «ستعلق مساعدات أمنية قيمتها 900 مليون دولار على الأقل لباكستان إلى أن تتخذ إسلام آباد إجراءً ضد حركة طالبان الأفغانية وشبكة حقاني». وقالت الوزارة إن «هذا القرار يعكس شعور إدارة الرئيس دونالد ترامب، بخيبة الأمل إزاء عدم بذل باكستان جهوداً أكبر ضد الجماعتين اللتين تستخدمان ملاذات في باكستان لشن هجمات في أفغانستان المجاورة أدت إلى مقتل جنود أميركيين وأفغان ومن جنسيات أخرى». كذلك أكد مسؤولون أميركيون أن «تعليق المساعدات لن يؤثر على المساعدات المدنية لباكستان

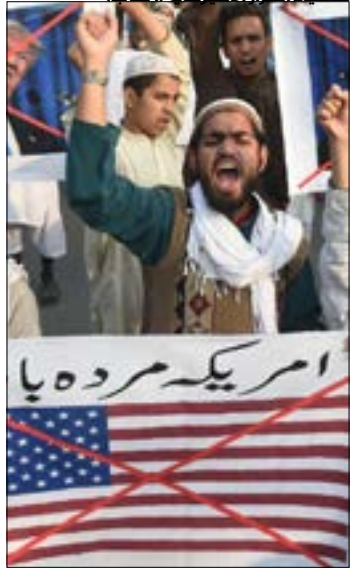
صعدت واشنطن من خلاصها العلني المتفاقم مع إسلام آباد. فبعد إعلانها تعليق مساعدة أمنية بقيمة مئات ملايين الدولارات للقوات الباكستانية، أدرجت باكستان على «قائمة المراقبة الخاصة»، على خلفية اتهامها بدعم الجماعات الإرهابية

أعلنت الولايات المتحدة تعليق مساعدات أمنية بمئات ملايين الدولارات لباكستان في تعبير عن سخطها لما تعتبره تساهلاً منها في مكافحة الإرهاب. ورغم النفي المتكرر في إسلام آباد، تبدو واشنطن على اقتناع بأن الأولى تدعم «حركة طالبان» المسؤولة عن «اعتداءات دامية في أفغانستان»، وتستفيد في الوقت نفسه من مساعدات أميركية بمليارات الدولارات. وبعد سنوات من العلاقات المتوترة والحذر المتبادل، أعلنت واشنطن تجميد هذه المساعدات الواردة في إطار «صندوق دعم التحالف» الذي يغطي نفقات باكستان في عمليات مكافحة الإرهاب. كما سبق أن أعلنت واشنطن تعليق تسديد 225 مليون دولار من المساعدات العسكرية في أيلول 2017. ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك، إذ أدرجت وزارة الخارجية، أمس، باكستان على «قائمة المراقبة الخاصة». ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية، أن «الإدارة الأميركية اتهمت باكستان بارتكاب انتهاكات خطيرة للحرية الدينية»، مضيفاً أنه «جرى وضع باكستان على قائمة المراقبة الخاصة، بموجب قانون الحرية الدينية الدولي». ولفتت الوكالة إلى أن «إدراج دولة ما على قائمة المراقبة الخاصة يعني أن تلك الدولة تشكل قلقاً خاصاً، وقد يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات عليها».

من جهتها، نقلت شبكة «سي إن إن» الأميركية، عن المتحدث باسم وزارة الخارجية، هيدز نويرتن، قولها إن «ريكس تيلرسون (وزير الخارجية)، أعاد إدراج السعودية وإيران والسودان والصين وبورما وكوريا

وزير الخارجية  
الباكستاني: الولايات  
المتحدة تتحدث  
بلسان الهند

من الاحتجاجات امس في باكستان على  
خلفية القرار الأميركي (أ ف ب)

«بيت ترامب الأبيض» عن ابن سلمان:  
وضعنا رجلينا في القمّة

المملكة... وهو ما تركه (بيت ترامب الأبيض) ليحدث». وأضاف أنه، في المقابل، فقد «عرض ابن سلمان سلّة من الصفقات والإعلانات، التي تتزامن وزيارة ترامب للسعودية»، ليعطي الرئيس الأميركي «نصراً».

وكان محامي الرئيس ترامب، تشارلز هارلد، قد وجه رسالة إلى الكاتب وولف ودار النشر «هنري هولت وشركاه»، تقول إن الكتاب يحتوي «العديد من التصريحات الكاذبة... التي لا أساس لها». ويعد تهديده بإقامة دعوى قضائية ضده، سارع دار النشر إلى إصدار الكتاب. وبدوره أشار ترامب إلى أنه لم يمنح وولف حق الدخول إلى البيت الأبيض، ولم يتحدث معه بخصوص هذا الكتاب.

(الأخبار)

بعد الصدور المبكر للكتاب المثير للجدل، «نار وغضب: داخل بيت ترامب الأبيض» للكاتب مايكل وولف، كشفت وسائل إعلام أميركية عديدة بعض التفاصيل الإضافية اللافتة من الكتاب، التي تتحدث عن الدور الأميركي في ارتقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في السلطة وإقصاء مناهضيه. ونقل موقع «ذي انترسب» الأميركي، عن مقتطفات من الكتاب، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قال في حديث لإصدقائه عقب تولي ابن سلمان منصب ولي العهد: «لقد وضعنا رجلينا في القمّة (على رأس الحكم)».

ووفق وولف، فقد استخدم ابن سلمان زيارته للبيت الأبيض في شهر آذار من العام الماضي، و«احتفال ترامب (به)، كجزء من لعبة السلطة التي يمارسها في

## العالم العربي خلال العام 2017

- احتلت **السعودية** المركز الأول في الإنفاق العسكري
- ارتفع إنفاقها بنسبة **212%** بين عامي **2012** و**2016**

## الأكثر كسباً

- الولايات المتحدة الأمريكية  130.8 مليار
- روسيا  8.5 مليار
- بريطانيا  8 مليار
- إيطاليا  5.9 مليار

- ← الكويت
- ← روسيا
- ← مصر
- 5 مليار

\* الأرقام بالدولارات الأميركية

(تصميم ستان عيسى)

الموت» و«المبدأ» الذي تستند إليه البلاد المصنعة في صفقاتها. وتحول «العالم العربي» بين 2012 و2016 إلى أكبر سوق للسلاح، إذ احتلت السعودية والإمارات المركز الأول بين مستوردي الأسلحة لدى أكبر الدول المصدرة للسلاح، بما فيها الدول الأوروبية. واقع دفع المنظمات إلى رفع الصوت عالياً ضد تصدير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السلاح إلى دول تحالف العدوان على اليمن، البلد الذي بات اليوم على حافة «الجماعة الأكبر التي شهدتها العالم منذ عقود طويلة».

وعلى الرغم من انتشار التقارير الحقوقية التي تؤكد استخدام الأسلحة الغربية في المجازر التي ارتكبت بحق الشعب اليمني (35,000 يمني بين شهيد وجريح)، لم توقف أوروبا تصدير السلاح إلى «التحالف» في 2017. إلا أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت تطورات قد يعتبرها المتفائل ثمرة شهور طويلة من الضغط الجدي من قبل المنظمات والأفراد على حكومات القارة العجوز. في كانون الأول الماضي، صوت

البرلمان الأوروبي مع قرار يوصي بحظر بيع الأسلحة للسعودية، وذلك بعد 3 أشهر من تبني البرلمان قراراً مماثلاً. وفي حين لم تلتمز فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها بالقرار، ولم تكثر بريطانيا، عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي، بأي من هذه التوصيات، ذهبت النرويج إلى أبعد من ذلك، معلنة الأربعاء تعليق صادرات الأسلحة والذخيرة للإمارات لا فقط السعودية. وفي أول موقف أوروبي ضد دور أبو ظبي في العدوان الذي دخل عامه الثالث على اليمن، قالت وزارة الخارجية النرويجية إنه «بناء على مطالب برلمانية، وعقب تقييم الأوضاع في اليمن في 19 كانون الأول الماضي والمخاطر المتزايدة من المشاركة العسكرية الإماراتية هناك... لن يكون هناك تصدير للذخائر والأسلحة للإمارات، ولا يسمح بالأصل بتصديرها إلى السعودية».

وتأتي الخطوة النرويجية بعد أيام من إعلان «الحملة الدولية لمقاطعة الإمارات» عن نجاحها في جمع أكثر من 200 ألف توقيع على عريضة تطالب بإنهاء العدوان فوراً.